

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية:
دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين
الأستاذة: سليمة طبايبية / جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة - الجزائر

المخلص

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير البنكية، ولكي تضمن استمراريتها وبقائها وجب عليها رقابة أدائها المالي، من خلال تقييمها وبصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها التحليل المالي وبمختلف أساليبه وأدواته.
نهض من هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، أين نسقط الدراسة على الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2009.

RESUME

Les sociétés d'assurances sont considérées parmi les importantes entreprises financières non bancaires.

Pour que ces sociétés assurent sa continuité d'existence, il faut qu'elles veillent au rendement financier qui représente ses différentes actions durant une période déterminée, en effectuant une évaluation permanente en utilisant de différentes méthodes parmi lesquelles l'analyse financière avec ses aspects divers.

L'objectif de cette étude est d'évaluer le rendement financier des sociétés d'assurances et où projette l'étude sur la société Algérienne d'assurance durant la période 07- 09.

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين
المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة
تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة. ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

مما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني، هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية، بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور، ومن ثمة ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث باعتماد نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين.

فرضية البحث: إن اعتماد مؤشرات التحليل المالي المستندة إلى خصوصية نشاط التأمين تساعد في معرفة الوضع المالي للشركة ومدى استغلال مواردها المتاحة بعقلانية.

هدف البحث: يتجسد الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

عينة البحث: سيتم اختيار الشركة الجزائرية للتأمين عينةً للبحث كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين في الجزائر.

الأسلوب العلمي: سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وإثبات فرضيته في الجانب النظري، كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي.

مصادر جمع البيانات: سيتم الحصول على البيانات اللازمة لإكمال متطلبات البحث في الجانب النظري والعملي من المصادر الآتية:-

- ١- الكتب والمجلات المتوفرة في المكتبات العلمية والجامعية.
- ٢- البحوث والدراسات المتوفرة في المكتبات الجامعية.
- ٣- البحوث والدراسات التي سيتم الحصول عليها من شبكة المعلومات الدولية الانترنت.
- ٤- الوثائق والمستندات التي سيتم الحصول عليها من الشركة الجزائرية للتأمين.
- ٥- الآراء والأفكار التي سيتم الحصول عليها من الباحثين والمختصين في هذا المجال.

المبحث الثاني الإطار العام لنشاط التأمين

التطور التاريخي لنشاط التأمين

يتسم نظام التأمين بالحدائثة نسبيا فلم تكن نشأته على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

فعدن البابليين ورد في قانون حمو رابي^(١) سنة ٢٢٥٠ قبل الميلاد على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد له أخرى بدلا عنها، أما إذا فقدها نتيجة لخطأ أو إبحارها إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخرى جديدة.

وقد انتقلت هذه المهنة إلى إنجلترا على يد اللومبارديين الإيطاليين في القرن ١٤، وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة ١٧٤٥م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم^(٢).

أما عن التأمين البري فقد ظهر إثر الحريق الذي شب في لندن سنة ١٦٦٦م والذي تسبب في خسائر كبيرة، وعقب هذا الحريق ضمت شركات التأمين البحري إلى عملياتها العادية التأمين ضد الحرائق.

ثم ظهرت صور جديدة للتأمين على الحياة وذلك بوضع جداول وإحصاءات خاصة بالوفيات، تتيح تحديد درجة احتمال الوفاة وقسط التأمين^(٣) على نحو علمي وفني دقيق بعد أن كان يعتبر من قبيل المضاربة على حياة الإنسان.

وخلال القرن ١٩ ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها.

وقد ظهرت تقنية إعادة التأمين^(٤) من طرف ليودس وهذا لإعطاء ضمانات أكثر للشركات المتواجدة في الميدان.

أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعدد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها، فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والنقل الجوي، التأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، التأمين على الديون والمسؤولية المدنية. نظرا لأهمية التأمين في حياتنا اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه، وعليه فإن البحث عن تعريف التأمين يدفعنا حتما في الخوض في مدلوله اللغوي ووصفه القانوني، وكذا محتواه الاق تصادي وجوانبه الفنية.

تعريف التأمين

يشق التأمين لغوياً من آمن أي اطمأن وزال خوفه وبمعنى سكن قلبه^(٥)، ومن ذلك قوله تعالى في الآية الرابعة من سورة قريش: **..وآمنهم من خوف..**.

ويرتكز تعريف التأمين من الناحية القانونية على وجهة نظر المشرع، وقد ركز المشرع الجزائري كغيره من المشرعين على وضع الصيغة القانونية للتأمين من خلال نص المادة ٦١٩ من القانون المدني،

والتي جاء فيها أن التأمين هو " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي أشرط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن". ويرتبط تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بهدف التأمين، إذ يسعى التأمين إلى تكوين هيئة يساهم فيها الأفراد، لتعويض الخسائر التي قد تلحق بعضو ينتمي إليها.

أما نشاط التأمين من الناحية الفنية فإنه يؤكد على إن نشاط التأمين لا يوجد إلا داخل مؤسسة منظمة علميا ويجب التأكيد على هذا الجانب لأنه يقوم على أسس فنية ، تتمثل في تنظيم التعاون بين المؤمن لهم^(٦)، قانون الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات^(٧)، الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين وإجراء المقاصة بين الأخطار^(٨)، بالإضافة إلى العلاقات التي تتولد بين المؤمن والمؤمن له عن طريق العقد المبرم بينهما.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتأمين بأنه عملية يتحصل بمقتضاها المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من طرف المؤمن حيث يدفع هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك عن طريق تجميع أكبر عدد من الأخطار المتشابهة وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء. وهو يعمل على بعث الأمان في النفوس وكيفية الوقاية من الأخطار وتجنبها، حيث يحث المؤمن على التخفيف من الأضرار وأخذ الاحتياطات اللازمة من طرف المؤمن له.

ومن التعريف نستنتج أن أطراف التأمين تتمثل في المؤمن، المؤمن له والمؤمن منه:
(أ) المؤمن : يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد بدفع المبلغ إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر.

(ب) المؤمن له: يدفع له المؤمن مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر.

(ج) المؤمن منه: يتمثل في الخطر الذي لا يرجع تحققه إلى محض إرادة أحد.

الإجراءات الرئيسية لعملية التأمين

تتضمن إجراءات عملية التأمين الخطوات الآتية:-^(٩)

- ١- تقديم الطلب: يتقدم الراغب في التأمين ضد خطر معين بطلب إلى شركة التأمين، إما بطريقة مباشرة في مكتبها أو غير مباشرة بواسطة وكيلها العام.
- ٢- إشعار التغطية: يكون بمثابة قبول مؤقت لتغطية الخطر من قبل المؤمن، ويتضمن اتفاق مبدئي للطرفين في انتظار إعلان الرد النهائي على طلب التأمين.
- ٣- إصدار عقد التأمين: يلتزم المؤمن والمؤمن له بكل ما يرد في العقد من شروط، وذلك بعد إصداره وهي آخر مرحلة لإتمام عملية التأمين.

٤ - **المطالبة بالتعويض** : يعتبر دفع التعويض عند وقوع الخطر الوظيفة التي يؤديها التأمين، فللمؤمن لا يمكنه أن يفى بتعهداته والتزامه بدفع التعويض ما لم يستلم إشعار بالمطالبة من قبل المؤمن له.

أركان عملية التأمين:

تقوم عملية التأمين على أركان أساسية تتمثل في: (10)

١ **الخطر المؤمن منه**: يعرف الخطر في التأمين بأنه الحادث الاحتمالي الذي لا يرجح تحققه إلى إرادة أحد الطرفين ولا نستطيع معرفة نتائجه والذي يؤدي وقوعه إلى تعريض الأشخاص والممتلكات إلى خسائر. كما يجب أن نفرق بين الخطر ومسبباته والعوامل التي تؤدي إلى وقوعه فهو غير أكيد فلا نستطيع معرفة ما إذا كان سيقع أم لا في المستقبل.

٢ **مبلغ التأمين** : يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر أو إصلاح الضرر الذي حل بالمؤمن له، ويختلف تحديد المبلغ في تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار.

٣ - **قسط التأمين** : يدفع المؤمن له مبلغ مالي يعرف بالقسط التجاري للمؤمن مقابل تغطيته الخطر، مما يتطلب معرفة مقدار احتمال حدوث الخطر المؤمن ضده أي تقدير الخطر كمياً.

٤ **تعهد المؤمن**: يمثل في الالتزام الموجود بين المؤمن والمؤمن له، ويصنف عقد التأمين ضمن العقود التبادلية حيث يكون تعهد الطرف الأول مقابل التزام الطرف الثاني.

إعادة التأمين والتأمين المشترك:

تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليات تزيد عن طاقتها، مما يعرضها إلى دفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقق الخطر، وقد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي أخذت بعين الاعتبار عند حساب الأقساط، ومن ثم قد لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد.

عرف المشرع الجزائري إعادة التأمين في المادة الخامسة من قانون التأمينات بأن "عقد يقع بموجبه المؤمن أو المتنازل على عاتق شخص معيد للتأمين جميع الأخطار التي أمن لها، ويبقى المؤمن في جميع الحالات التي يعيد فيها التأمين المسؤول الوحيد إزاء المؤمن له".

ويطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمين، كما يطلق على

الشركة التي يعاد التأمين لديها بشركة إعادة التأمين، ويسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى

شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين، ويتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها من المؤمن له

بمقتضى عقد التأمين الأصلي. (11)

توجد ثلاثة أنواع من عملية إعادة التأمين، وهي تتمثل في إعادة التأمين فيما تجاوز حد الطاقة

والحد من الكوارث، وفيما جاوز الخسارة.

أما التأمين المشترك فيتكون عندما يقوم عدد من المؤمنين في الاشتراك أو الاجتماع من أجل مواجهة نفس الخطر ويحدد التزام كل واحد منهم بنسبة معينة من الخطر. يعرف المشرع الجزائري التأمين المشترك في المادة الخامسة من قانون التأمينات على أنها مساهمة عدة مؤمنين في تغطية الخطر نفسه في إطار عقد تأمين وحيد، يوكل تسيير وتنفيذ عقد التأمين إلى مؤمن رئيسي يفوضه الآخرون المساهمون معه في تغطية الخطر⁽¹²⁾.

نشأة نشاط التأمين في الجزائر:

لقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني في لب النقاش، فعرف بذلك تطورات هامة جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبلا. شهد التأمين في الجزائر تحولات مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبعد أن كان يخضع للقوانين الفرنسية التي كانت تحكمه وتسييره خلال الفترة الاستعمارية⁽¹³⁾، تم وضع أولى القوانين الخاصة في الجزائر عقب الاستقلال، والتي جاءت لتحل محل النصوص الفرنسية، وسندرج أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

مضامين القوانين المنظمة لنشاط التأمين في الجزائر

أهم ما جاء في المضمون	تاريخ إصدار القانون
متعلق بالشروط والضمانات التي تقدمها شركات التأمين التي تنشط بالجزائر، والزامية إعادة التأمين على جميع العمليات المنجزة في الجزائر، وقد تم اعتماد ١٧ شركة منها الشركة الجزائرية للتأمين.	٠٨ جوان ١٩٦٣
احتكار كل العمليات التأمينية وتأميم الشركات الأجنبية، واس تغلال جميع عمليات التأمين بواسطة الشركات الوطنية.	٢٧ أبريل ١٩٦٦
إعادة تنظيم قطاع التأمين، وهذا بجعل كل شركة وطنية متخصصة في عدد محدد من أنواع التأمين.	١٩٧٣
تنظيم العلاقات بين مختلف شركات التأمين العمومية، وكذلك إطار عملها وتطبيق مبدأ الاستقلالية.	١٩٧٥
يتضمن كل أنواع التأمين ورقابة الدولة عليها وإنشاء عدد من التأمينات الإجبارية.	٠٩ أوت ١٩٨٠
إعادة هيكلة شركات التأمين.	٣٠ أبريل ١٩٨٥
تم إلغاء التخصيص بالنسبة لشركات التأمين لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين.	١٩٩٠
- إحداث المجلس الوطني للتأمينات؛ - إمكانية إنشاء شركات تأمين خاصة؛ - تنمية شبكة التوزيع وتحسين نوعية الخدمات وظهور وسطاء في الميدان على شكل وكيل عام أو سمسار؛ - تحديد الشكل القانوني لشركات التأمين؛ - إمكانية تشكيل التجمعات المهنية الملانمة.	٢٥ جانفي ١٩٩٥

من خلال هذه القوانين أضحت شركات التأمين الجزائرية تراهن بقوة للبحث على منتجات توافق المعطيات الاقتصادية الجديدة، فازدهر النشاط بتبنيها إستراتيجيات لغزو السوق وذلك بإغراء الزبون ونشر ثقافة التأمين وتوسيع دائرة الوعي، كما رفعت المستوى التكويني لدى موظفيها وتكيف برامج بما يتماشى واحتياجات المجتمع وتطلعاته.

تعريف شركات التأمين الجزائرية وتصنيفها:

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع. تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين، كونها تحصل على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين (14). قد عرف المشرع الجزائري شركات التأمين في المادة ٢٠٣ من القانون ٠٧/٩٥ بأنها شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.

تصنف شركات التأمين (15) إلى تصنيفات عديدة، وهذا وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية (التأمين على الحياة والعام، صناديق الضمان الاجتماعي، الشركات الشاملة)، حسب شكلها القانوني (شركات مساهمة وشركات الصناديق).

أنشطة شركة التأمين ووظائفها الرئيسية:

تؤدي شركة التأمين دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الاستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة، وفي هذا الصدد نركز على وظيفتين رئيسيتين هما

١ - إدارة العمليات: تؤدي دور الوسيط الذي يتلقى أقساط ويقوم باستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة.

٢ - إدارة النشاط التسويقي: يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصنا تكاليف ابتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم، سنتوصل إلى تحقيق أقساط منخفضة نسبيا وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية.

الاستثمار في شركات التأمين:

يتكون لدى شركات التأمين عادة أموال طائلة يجب عليها أن تستثمر أموالها المجمدة حتى تغطي التزاماتها المتوقعة مستقبلا، لذا سوف نتعرض لطبيعة الاستثمار وأشكاله في شركات التأمين.

طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين: تسعى الشركة لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول بهدف (16) تنمية أموالها عن طريق التوظيف، وتكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة لاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب.

أشكال الاستثمار في شركات التأمين: تجمع شركات التأمين أقطاب المؤمن لهم لاستثمارها في عدة أشكال، لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد التزاماتها، وتتوزع محفظة استثماراتها في شكل أوراق مالية، استثمارات عقارية والإقراض برهن.

- **رقابة الدولة لشركات التأمين:** تحضى التأمينات في عصرنا بإقبال واسع من طرف مختلف التوجهات الاقتصادية، ونظرا لما تحققه شركات التأمين من نتائج فرضت الدولة رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الاهتمام إلى الأسباب الآتية:- (17)

- ١ - ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات.
 - ٢ - التأكد من مقدرتها على تسديد مستحققاتها.
 - ٣ - حماية الأموال التي بحوزتها ومراقبتها عملية تسييرها.
 - ٤ - تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة.
 - ٥ - تطوير السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.
- تتم عملية الرقابة في الجزائر، من طرف جهاز مختص يرأسه وزير المالية وبمضم:
- المجلس الوطني للتأمينات والذي تتفرع عنه لجنة الاعتماد.

١. المديرية العامة للخزينة والتي تتفرع منها مديرية التأمينات، والتي تنقسم بدورها إلى: نيابة المراقبة، نيابة التحليل ونيابة التنظيم.

الديون التقنية:

أجبر المشرع شركات التأمين على تشكيل الديون التقنية في نهاية كل دورة وذلك من خلال القانون رقم ٩٥-٣٤٣ والصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥، وتمثل التزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، وهي ممثلة في جانب الخصوم وتغطي بالأصول عن طريق التوظيفات القانونية، وتنقسم إلى نوعين هما نواتج وإيرادات محصل عليها مسبقا (18) و ديون متعلقة بالحوادث المعلنة التي لم يتم تعويضها بعد (19).

يتم تغطية الديون التقنية عن طريق التوظيفات القانونية، إذ يجبر المشرع الجزائري شركات التأمين على ضرورة تساوي مقدار التزاماتها التقنية مع توظيفاتها الناتجة عن السيولة المعتبرة التي تتمتع فيها بسبب انعكاس دورة إنتاجها، وهذا نظرا للفارق الزمني الموجود بين تاريخ تحصيل المنح وتاريخ تحقق الحوادث المغطاة في العقود، يعتبر إدارة هذه المبالغ الوظيفية الأساسية لشركات التأمين فتوظيفها يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة تساهم في تكوين نتائجها المحاسبية، وهذا ما يحتم ضرورة التسيير الأمثل لتحقيق أكبر ربح ممكن وضمان ملاءة واستقرار الوضعية المالية للشركة وحقوق المؤمن لهم . تحدد النصوص التشريعية هيكله التوظيفات المالية، حيث يوزع مجموعها كالتالي:

٢. ٦٥% من مجموع التوظيفات لا بد أن يكون في شكل سندات حكومية كونها تخلو من المخاطرة؛

٣. ٣٥% من مجموع التوظيفات موزعة على عناصر الأصول الأخرى حسب الفرص المتوفرة في السوق وخيارات شركة التأمين.

يحتل هامش الملاءة الأدنى دوراً مهماً موضوع الديون التقنية، فقد وضع المشرع الجزائري لشركات التأمين مجموعة من القواعد الإلزامية حفاظاً على مصالح وأموال المؤمن لهم، حيث أجبرها على تقييم المخصصات التقنية وتشكيل الديون التقنية وكذا القواعد الخاصة بالتوظيفات التي يمكن أن تستثمر فيها الأموال، كما تفرض التشريعات تواجد هامش الملاءة الأدنى والذي تعمل من خلاله شركة التأمين على رصد مبلغ معين من رأس المال لضمان ملاءتها وتوفير الحماية للمؤمن لهم في حالة الأوضاع المالية الصعبة، ويشترط أن يكون مساوياً على الأقل ١٥% من الديون التقنية و ٢٠% من رقم الأعمال الخام المتضمن الضريبة ومطروحا منه الإلغاءات والتنازلات في إطار إعادة التأمين، ويتكون هامش الملاءة الأدنى من:

- رأس المال الاجتماعي، والاحتياطيات القانونية أو غير القانونية؛

- فوائض القيم أو نقص القيم المستترة والناتجة عن قيم التوظيفات؛

- الأرباح المرحلة.

لمبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

مفهوم التحليل المالي وأهدافه:

قد تم وضع العديد من التعاريف للتحليل المالي منها انه يعرف كونه "وسيلة اتصال بين المؤسسة ومحيطها المالي، الصناعي والتجاري، فهو موجه أساسا لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة دراسة دقيقة يمكننا الاعتماد عليها في التنبؤ والتخطيط المستقبلي." (20)

ويعرف أيضا كونه "الدراسة المنهجية باستعمال أدوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية، من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية، الحالية والمستقبلية الناتجة عن الوضعية المالية والأداء." (21)

من خلال التعريفين السابقين ، يمكن القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية للشركات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وبذلك التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقييم أداء الشركات ومن ثمة كشف الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتهجها، وبالتالي المساهمة في التوفيق بين السيولة والربحية وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها للمؤمن لهم من خلال عوائد الأموال المستخدمة في عمليات الاستثمار، وزيادة قدرتها التنافسية ومدى استمراريتها في السوق. يهدف التحليل المالي إلى معرفة الوضعية المالية للشركة عند نهاية الدورة ومدى استغلال مواردها بصورة عقلانية، كما يوفر صورة حقيقية عن مواطن الضعف والقوة في أداء الشركة محل التحليل . وعند إجراء التحليل لا بد من توفر مجموعة من المعايير تتلخص فيما يلي⁽²²⁾:

- **المعايير التاريخية:** المستمدة من أداء الشركة ذاتها في الماضي.
 - **معايير القطاع:** المستخدمة في النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة.
 - **المعايير المطلقة:** المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية.
 - **المعايير المستهدفة:** تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقها.
- ولتحقيق أهداف التحليل المالي يجب مراعاة وجود مجموعة من المحددات منها:-
١. مدى توفر المعلومات والبيانات الكافية والملائمة لعملية التحليل؛
 ٢. مدى صحة الملاحظات والاستنتاجات المتوصل إليها؛
 ٣. مدى قدرة وكفاءة المحلل المالي في عملية التحليل؛
 ٤. مدى أهمية القرارات التي يتوقف اتخاذها على نتائج عملية التحليل المالي؛
 ٥. مدى تطبيق القواعد المحاسبية السليمة وإثباتها بموضوعية في القوائم المالية.
 ٦. إغفال القوائم المالية لقيمة الموارد البشرية وخبراتهم ضمن بنودها.
 ٧. إن وقت إعدادها يكون في موعد ثابت.
 ٨. إنها لا تعكس القوائم فعليا فترات النشاط المتعاقبة لشركات التأمين.

مكونات القوائم المحاسبية والمالية لشركات التأمين:

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي لأي شركة، وتعتبر أنجع وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج التي تفيد في اتخاذ القرارات، وتزويد المحلل المالي بالبيانات المالية ومن ثمة الحكم على نشاطها وتقييم مركزها المالي⁽²³⁾، وهي تختلف حسب طبيعة النشاط الممارس، وتتمثل القوائم المالية لشركات التأمين الجزائرية فيما يلي:

١. **الميزانية:** تعتبر ميزانية شركات التأمين كغيرها من ميزانيات المنشآت الأخرى، جدولاً يوضح حالة ذمتها المالية في مدة زمنية معينة، وتأخذ بذلك شكل جدول يحتوي على الأصول

والخصوم . وتنقسم إلى نوعين هما : الميزانية المحاسبية والمالية، فالأولى تجمع أرصدة الحسابات في نهاية الدورة، أما الثانية تستعمل للقيام بالتحليل المالي .

- **الميزانية المحاسبية وعناصرها** : تشكل أحد أهم الوثائق المحاسبية التي تصدرها شركات التأمين في نهاية السنة المالية بعد إعداد حساباتها الختامية، حيث تقوم بعرض ميزانيتها من خلال تقسيم كل من الأصول والخصوم إلى مجموعات رئيسية يوضع تحت كل واحدة منها بنود الحسابات التي تتضمنها وتكونها . يختلف ترويب وترتيب هذه الحسابات في شركات التأمين عن باقي المؤسسات تبعاً لطبيعة وخصائص النشاط الذي تمارسه، لكن هذا لا يمنع من تواجد بعض العناصر المشتركة والتي تتمثل في حساب الاستثمارات والمحزونا ت، القيم النقدية وكذا الأموال الخاصة والديون . لكن تبرز لديها بعض الحسابات كالمخصصات التقنية والديون التقنية في جانب الخصوم، وحساب الحقوق التقنية في جانب الأصول.

أ - **المخصصات التقنية (الحساب ١٦)**: هي مخصصات لمواجهة التزامات

الشركة تجاه مؤمنيهها، مما يبين أنها تمثل ديناً على عاتقها وتلزم بتكوينها سنوياً لضمان حقوق المؤمن لهم. (24)

ب - **الحقوق التقنية (الحساب ٤١)**: يتعلق هذا العنصر بالحقوق المكتسبة من طرف شركة التأمين والتي تخص معيدي التأمين نتيجة لمساهماتهم بالتزامات الشركة تجاه المؤمن لهم.

ت - **الديون التقنية (حساب ٥١)**: يسجل الديون والالتزامات الناتجة عن الكوارث والمصاريف قيد التسديد، والأقساط المؤجلة تجاه المؤمن لهم.

ث - **ديون اتجاه المؤمن لهم (حساب ٥٧)**: يتضمن التسبيقات المستلمة عن الأقساط من قبل المؤمن لهم، الحساب الجاري للسماسة.

- **الميزانية المالية ومكوناتها** : تقوم بتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، إلى أنها من ناحية أخرى تعتبر صورة تعكس القيمة الحقيقية للأصول الثابتة والمتداولة، وتبيان مصادر رأس المال المستخدمة من أموال خاصة وديون . ويتم ترتيب عناصرها وفقاً للمقاييس المستعملة التالية:

- المدة كمؤشر للتفريق بين العناصر الثابتة والمتداولة؛

- إعادة تقييم عناصر الأصول وفق القيم السوقية؛

- المقارنة بين القيم الدفترية والسوقية لتحديد فروق إعادة التقدير .

٢- **جدول حسابات النتائج:** يعتبر قائمة مالية تنقل للأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح

والخسائر في تاريخ محدد، وتتضمن هذه القائمة كل المعلومات المحاسبية عن حجم وسير العمليات التي تجريها الشركة، وكذا التدفقات الناتجة عنها خلال الدورة.

٣- **الملاحق:** تلتزم شركات التأمين بتكوين وإعداد ملحق خاص فيها، كونه وثيقة محاسبية تعمل

على توفير المعلومات الدالة وتسهيل المعلومات الاقتصادية والمالية للمساهمين والشركاء، وتلتزم

الشركات من خلاله بعرض حساباتها بطريقة موحدة وتبيان الحقائق الاقتصادية والمالية (25) كما

أنه يستخدم لتسهيل فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، أو تكملة للمعلومات التي وردت فيهما

(26)

التحليل المالي لشركات التأمين:

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها تقييم

أدائها خلال الدورة، غير أنه ولعدم إمكانية تغيير أدائها المالي للفترات السابقة فإن عملية تقييمه ستعد

خطوة أولى هامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه الشركات . ويكون ذلك من خلال طرق عديدة منها

التحليل المالي ، تكمن أهمية تقييم أداء شركات التأمين في قياس كفايتها الإنتاجية والإدارية، وضرورة

فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وتعزيزها ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان

الانحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا، حيث تكون عملية التقييم بناء على

دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياسها لأدائها خلال مدة زمنية.

يعتبر التحليل المالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء الشركات بصفة عامة

وشركات التأمين وإعادة التأمين بصفة خاصة، نظرا لأهميته البالغة في التأكد من قدرة الشركة على

الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق المؤمن لهم وعدم الإخلال بسوق التأمين، كما أنه يعمل

على تقييم كفاءة استخدام وإدارة الموارد ومدى فعالية الشركة (27).

استخدام النسب المالية في التحليل المالي لنشاط التأمين:

يهدف التحليل المالي من خلال استخدام أنسب أدواته وأساليبه إلى تقديم معلومات دقيقة تساعد

شركات التأمين على اتخاذ القرار، كما أنه يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء

نشاط الشركة، مما يؤدي إلى نجاحها في تحقيق أهدافها التي تسعى لها، يعتمد صانع القرار في شركات

التأمين عند تقويم الأداء المالي للشركة، على عدة أساليب من أهمها : التحليل الأفقي، العمودي،

التوازنات والنسب المالية.

يستعمل التحليل المالي كأداة من أدوات تقييم نشاط شركات التأمين، لأنه يتيح للقائم فيه مجموعة

متنوعة من أساليبه الموافقة للغرض من عملية التحليل، وتعد النسب المالية إحدى أهمها وأكثرها

استعمالا، إذ أصبح استخدامها لأغراض تقييم الأداء من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار، إلى درجة

يمكن معها القول بأنه لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن الأداء المالي، دون استخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى⁽²⁸⁾.

تعبّر عن العلاقة النقدية بين المتغيرين أحدهما بسط والآخر مقام وهي توضح نصيب المقام من الوحدات البسيطة، يجب أن نقوم بمقارنة النسب المالية لعدة سنوات حتى نتمكن من إبراز الصورة الحقيقية للشركة وهو ما يعرف بالنسب التاريخية لتمكين إدارتها من رقابة أدائها من خلال الكشف عن مواطن الضعف والقوة. كما يمكن أيضا إجراء المقارنة مع النسب المستهدفة الموضوعة من قبل إدارة شركة التأمين، وبالتالي مقارنة النسب المحققة فعلا مع النسب المستهدفة، مما سيبرز أوجه الاختلاف والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط من قبل الشركة المعنية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

بصورة عامة فإن أحد أغراض التحليل عن طريق النسب هو التعرف على السيولة المتوفرة أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال فترة قصيرة الأجل. كما أنها وسيلة فعالة لقياس القدرة المالية لشركات التأمين، وضمان تمويل نشاطاتها اليومية من خلال وقفها على مركزها المالي الفعلي، ومقارنته بمقدار مديونيتها⁽²⁹⁾.

أهم النسب المالية المستعملة في نشاط التأمين:

تستخدم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، وأن تبين مدى القصور والشلل الذي أصاب أدائها. غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية، وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي أهم هذه النسب:-⁽³⁰⁾

أولاً: الملاءة المالية: تعني الملاءة قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تتبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة ولا يتحقق خلالها. وتتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة⁽³¹⁾، وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم ٩٥-٣٤٣ والصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ على ما يلي:- يجب أن تبرر الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من:

أ - حجم رأس المال الاجتماعي.

ب - الاحتياطات النظامية المشكّلة.

ت - مسؤوليات الضمان.

ث - مؤونة لتكملة الإلزامي للديون التقنية، وتمثل ٥% من رصيد الديون التقنية.

ج - المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم أو الغير باستثناء المؤونات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.

٤. يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين كما يلي:

جدول رقم (٢) هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين

التعليق	النسبة
هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل ١٥% من الديون التقنية.	<u>رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية</u> الديون التقنية
يجب أن لا يقل عن ٢٠% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.	<u>رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية</u> رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين

- عندما يكون هامش الملاءة أقل من ٢٠% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه ٠٦ أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

نقدم في هذا العرض أهم نسب الملاءة المالية كونها تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين

الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

جدول رقم (٣) مضمون نسب الملاءة المالية لشركات التأمين

التعليق	النسبة	اسم النسبة
تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس.	<u>الأموال الخاصة</u> إجمالي التعويضات	كفاية الأموال الخاصة
تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.	<u>الأموال الخاصة</u> الأوراق المالية المستثمرة	الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية
تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.	<u>رأس المال الحر</u> إجمالي الاستثمارات	علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات
تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.	<u>الأصول الثابتة</u> الأموال الخاصة	الأصول الثابتة للأموال الخاصة
تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.	<u>التعويضات</u> الديون التقنية	التعويضات للديون التقنية
يجب أن تكون أكبر من ١٠٠%.	<u>هامش الملاءة المحقق</u> هامش الملاءة الواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه

ثانياً: **نسب النشاط:** تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها و توليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة، و الجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين:-

جدول رقم (٣) مضمون نسب النشاط في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين	<u>صافي الأقساط المكتتية</u> حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبعده أقصى ٣٠٠%.
الاحتفاظ بأقساط التأمين	<u>الأقساط الصافية</u> إجمالي الأقساط	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من ٥٠%.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	<u>مصاريف التسيير</u> رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.
تكلفة مصاريف المستخدمين	(مصاريف المستخدمين) ÷ (رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العامون)	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.
معدل الأجر المقدمة	<u>مصاريف المستخدمين</u> عدد المستخدمين	تبين معدل أجر المستخدمين المقدم.
إنتاجية المستخدمين	(رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العامون) ÷ عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
تكلفة الحوادث	<u>تكلفة الحوادث</u> الأقساط الصافية للدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	<u>حقوق المؤمن لهم</u> رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.
التوظيفات المالية	<u>نواتج مالية</u> توظيفات مالية	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

ثالثاً: **نسب الربحية:** تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهدداً، و الجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التأمين:

جدول رقم (٤) مضمون نسب الربحية في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الاستثمار	(صافي الدخل من الاستثمار) ÷ متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين، وحدها الأدنى المقبول هو: ٢%.
التغير في الفائض	(الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) ÷ الفائض المعدل للعام السابق	تعبّر عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه، تتراوح بين - ١٠% إلى + ٥%.

رابعاً: نسب السيولة: تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي . لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التأمين:

جدول رقم (٥) مضمون نسب السيولة في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	<u>الخصوم</u> الأصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو ١٠٥%.
المخصصات التقنية للأصول السائلة	<u>المخصصات التقنية</u> الأصول السائلة	تهدف إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من ١٠٠%.
الاحتياطات التقنية	(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) ÷ فائض العام السابق	تعتبر مؤشراً لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حداً الأقصى المقبول هو ٢٥%.
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل	(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) ÷ الفائض	تفرق أيضاً بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل، والحد الأقصى لها هو ٤٠%.

خامساً: نسب المردودية: تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه متعاملها، أما ارتفاعها فلا يعبر دوماً وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية . والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب المردودية في نشاط التأمين:

جدول رقم (٦) مضمون نسب المردودية في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
المصاريف الذاتية	<u>الرواتب وملحقاتها</u> رقم الأعمال	تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم فيها شركات التأمين.
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	<u>إجمالي الإيرادات</u> إجمالي الأصول	تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان فيها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم .
إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول	<u>إجمالي المصاريف</u> إجمالي الأصول	تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها، أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.
نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول	<u>نتيجة الدورة الصافية</u> إجمالي الأصول	تعبّر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.
مردودية الأموال الخاصة	<u>نتيجة الدورة الصافية</u> الأموال الخاصة	تعبّر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

المبحث الثالث: الجانب العملي

إن فعالية شركات التأمين تظهر من خلال الأنشطة التأمينية التي تساهم في الاقتصاد الوطني، وكونها تنتمي إلى المؤسسات المالية جعل منها في مركز مالي جيد وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقود المبرمة بينها وبين المؤمن لهم، وتحقق بذلك هذه الشركات فائض نقدي يكون حاصل الفرق بين إيراداتها ومصاريفها، والتي تعد ثمرة أدائها خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم اختيار الشركة الجزائرية للتأمين لتقييم أدائها لأسباب موضوعية وذاتية عديدة، وهي تعد ذات أسبقية في الميدان التأميني بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني، وتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المحاسبية المنشورة في تقاريرها السنوية. وسوف نقوم في حدود ما هو متاح لدينا من معلومات تتضمنها التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمين على مستوى كلي، أي أن الدراسة ستتم على كل وكالات الشركة خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٧ ولغاية سنة ٢٠٠٩.

نبذة عن الشركة الجزائرية للتأمين

تعد الشركة الجزائرية للتأمين من أقدم وأكبر الشركات الجزائرية العاملة في مجال للتأمين سواء تعلق الأمر بنشأتها أو بالمراحل التي مرت فيها، إضافة إلى الوظائف والمهام الموكلة لها من خلال نشاطها التأميني والمالي على حد سواء. إذ تعد الشركة الجزائرية للتأمين من أولى مؤسسات التأمين في الجزائر، وقد أنشأت بموجب القانون ١٩٨/٦٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٦٣، وبدأت ممارسة نشاطها

الفعلي على شكل شركة مختلطة مصرية جزائرية في سنة ١٩٦٤، ثم خضعت للتخصص انطلاقاً من ١٩٧٦ إلى غاية ١٩٨٤ بهدف تحسين خدماتها المقدمة للمؤمن لهم، وأسندت لها الدولة مهمة تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات والأشخاص، وهذا من أجل إنشاء وتطوير شبكات توزيع وثائق تأمين، والاقتراب من الزبائن وفتح وكالات جهوية عبر كامل التراب الوطني.

وانطلاقاً من نهاية الثمانينات صدرت قوانين لإنعاش قطاع التأمين وإعطائه ديناميكية جديدة وتهيئته لدخول اقتصاد السوق، حيث عمد قانون ١٥ فيفري ١٩٨٩ على إنهاء التخصص المؤسس في سنة ١٩٦٦ والسماح لتغطية كافة الأخطار من قبل جميع شركات التأمين المتواجدة مما أدى إلى مراجعة وتعديل القانون التأسيسي وإخضاعها للقانون التجاري وأصبحت بذلك خاضعة لمبدأ الإفلاس، فأضحت الشركة الجزائرية للتأمين مستقلة ماليا لتصبح بذلك شركة أسهم برأس مال يقدر بـ ٥٠٠ مليون دينار جزائري.

ابتداء من سنة ١٩٩٥ صدر القانون ٠٧/٩٥ والمتعلق بتحرير سوق التأمين الجزائري والسماح للمتعاملين الخواص بممارسة أنشطة التأمين المختلفة، فوجدت الشركة نفسها على غرار بقية الشركات متحررة من القيود الإدارية المفروضة عليها من طرف الدولة، فعمدت على استغلال طاقاتها البشرية والمادية بصورة عقلانية حتى تضمن استمراريتها في السوق، وتطوير شبكة الوسطاء حتى تتمكن من كسب قنوات جديدة لتوزيع منتجاتها وتوسيع مجالات نشاطها.

نشاط الشركة الجزائرية للتأمين:

تؤدي الشركة دوراً فعالاً في تأمين وضمان الأملاك ضد كل المخاطر التي تهدد وجودها، إذ تقوم بممارسة عمليات التأمين من خلال ما تعرضه من خدمات تتعلق بضمان الأخطار التي تخص الحرائق، والاستغلال، والمسؤولية المدنية والأخطار المتعددة، تأمين السيارات والأشخاص فضلاً عن ممارسة الوظيفة المالية من خلال عمليات التوظيف الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية وفي السوق النقدي وغيرها. يعتمد نشاط الشركة على مختلف أنواع التأمين التي تغطي أخطارها وهي:

١- فرع أخطار السيارات: يتضمن هذا النوع ٧ ضمانات، بعضها إجبارية واختيارية وتشمل:

- المسؤولية المدنية: يعتبر ضمان إجباري، وتضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن

الأضرار الجسمانية والمادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة، ويحدد قسط التأمين حسب قوة الأحصنة والتي تعبر عن قوة السيارة.

- أضرار التصادم: وهي من الضمانات الاختيارية، وتتضح مصداقيته في حالة وقوع اصطدام

خارج المرئب المستأجرة أو المملوكة من طرف المؤمن له، حيث تضمن تعويض الأضرار اللاحقة بالسيارة نتيجة الاصطدام، وذلك في حدود المبلغ المحدد في العقد.

- كسر الزجاج: تضمن للمؤمن له الأخطار الناتجة عن رمي الحجارة، والتي تلحق بالزجاج الأمامي والخلفي والمرابا الجانبية.

- السرقة والحريق: تضمن الأضرار الناجمة عن فقدان السيارة أو حريقها.

- الدفاع والمتابعة: تضمن للمؤمن له دفع كافة مصاريف المعاينة والمحاماة والاستشارة المساعدة في حالة وقوع حادث.

- ضمانات تعاقدية لصالح الركاب: تدفع تعويضات للركاب إثر وقوع الأضرار.

- كافة الأخطار: تضمن دفع نفقات إصلاح السيارة عند اصطدامها.

٢- فرع الأخطار المتعددة: يتم تأمين ممتلكات الشركات والأفراد من الأخطار المتعلقة بالحرائق والسرقة.

٣- فرع تأمينات الأشخاص: تقوم بالتأمين على حياة الفرد والتأمين الجماعي لعمال الشركات والرياضيين، كما تتكفل بتأمين الرحلات المدرسية والسياحية حسب مدتها.

٤- فرع نقل البضائع: تعمل على تأمين البضائع من الأخطار التي قد تتعرض لها.

المعلومات المالية والمحاسبية للشركة الجزائرية للتأمين:

للتعرف أكثر على نشاط الشركة الجزائرية للتأمين محل الدراسة ومعرفة وضعها المالي نقدم فيما

يلي الميزانيات المحاسبية والمالية لثلاث سنوات هي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)

أولا: الميزانية المحاسبية: نقدم فيما يلي الميزانية المحاسبية للشركة الجزائرية للتأمين، والتي قدمت لنا من طرف مديرية المحاسبة على المستوى المركزي.

جدول رقم (٧)

كشف الميزانية المحاسبية المقارن لشركة الجزائرية للتأمين

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	المبالغ بالدينار الجزائري الأصول
			<u>الاستثمارات:</u>
١,٠١٢,٤٨٧.٥١	١,٥٤٣,٤٢٧.٨٦	٥,١٣٧,٧٧٩.١١	مصاريف إعدادية
٥٣,٤٩٩,٢٧٤.٣٠	٥٥,٣٠٥,١٥٩.٠٩	٥٥,٤٥٥,١٥٩.٠٩	قيم معنوية
٣٠,٠١٩,٩٥٨.٧٦	٢٩,٥٦٩,٩٥٨.٧٦	٢٩,٥٦٩,٩٥٤.٩٢	أراضي
١,٦٨٣,٢٨١,٦٩٠.٦٧	١,٥٢٥,٣٣٥,٩٩٨.١٥	١,٤٥٨,٦٦٢,٢٦٢.٠٠	تجهيزات إنتاج
٦١,٤٣٠,٠٣١.٦٥	٥٣,٨١٩,٤١٢.١١	٣٠,٤٧٧,٩٦١.٢١	تجهيزات اجتماعية
٢٩٢,٣٠٠,٥٨٧.٥٤	٤١٤,٣٣٠,٠١٥.٦٤	٤٥٢,٥٨٢,٩٥٥.٢٠	استثمارات قيد التنفيذ
٢,١١١,٥٤٤,٠٣٠.٤٣	٢,٠٧٩,٩٠٣,٩٧١.٦١	٢,٠٣١,٨٨٦,٠٧١.٥٣	المجموع
			<u>المخزونات:</u>
٨١,٥٤٣,٠٥٥.٢٦	٧١,٣٢٥,٢٥٩.٥٠	٧٠,٨٨٣,٧٣١.٦٥	مواد ولوازم
٨١,٥٤٣,٠٥٥.٢٦	٧١,٣٢٥,٢٥٩.٥٠	٧٠,٨٨٣,٧٣١.٦٥	المجموع
			<u>الحقوق:</u>
١,١٧٥,٥٦٨.٨٦	٢,٩٩٣,٩٠٩.٩٦	٣,٨٧٥,٣٧٣.٨٢	الحسابات المدينة للخصوم
١٥٢,٥٠٨,٩٤٢.٣٩	١٥١,٦٩٩,٤٧٧.٦٤	١٥١,٩٠٦,٨٤٧.٨٠	حقوق تقنية
١٥,٧٧٢,٦٦٢,٠٢٦.٣٢	١٦,٠٦٧,٩٢٠,٨٨٧.٦٩	١٠,٨٨٣,٣٣٧,٤٥٩	حقوق الاستثمارات
٢١٩,٤٢٨.٢٦	٩٦٢,٥٠٤.٣٩	٨٨,٩٢٣.٥٠	حقوق المخزون
٨٠,٤٩٣.٠٠	٤,٤٩٥,٦٧٣.٠٥	٣,٣٨٤,٠١٣.٦٨	ديون الشركاء والشركات الحليفة
٦٢٣,٧٩٠,٢٩٥.٢٧	٥٦٤,٦١٥,٩٦٤.٤٥	٥٢٠,٤٧٣,٠٥٩.٦٦	تسبيقات لحساب
٧٢٢,٩١٩,٨٠٥.٤١	٧٧٠,٥٦٠,٧١٧.٢١	١,١٣٣,٣٧١,٦٣١.٧٥	تسبيقات الاستغلال

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	ديون على الزبائن تقديتية
٣٠٢,٥٣٤,٩٦٨,٨٥	٢٨٥,٣٨١,٠٢٩,٥٣	٢٧٩,٥٥٦,٤٦٦,١٦	
٣٢٣,٢٩٤,٤٩٦,١٥	٣٠٥,٩٠٦,٤٣٦,٨٧	٥٧٠,٦٤٧,٢٤٣,٥٦	
١٧,٨٩٩,١٨٦,٠٢٣,٥٢	١٨,١٥٤,٥٣٦,٦٠٠,٧٩	١٣,٥٤٦,٦٨٦,٠١٨,٦٠	المجموع
٢٠,٠٩٢,٢٧٣,١٠٩,٢١	٢٠,٣٠٥,٧٦٥,٨٣١,٩٠	١٥,٦٤٩,٤٣٧,٨٢١,٧٠	مجموع الأصول
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الخصوم
٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	الأموال الخاصة:
٣٩,٥١٨,٧٧٣,٧٤	١,٢٢٢,٥٠١,٥٧	٩,٠٠٠,٠٠٠	الأموال الجماعية
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	الاحتياطيات
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	الإعانات
٤٧,٥٣٥,٩٦٣,٣١	٤٧,٥٣٥,٩٦٣,٣١	٤٦١,١٤٤,٤٦٣,٣١	فروق إعادة التقدير
٦٧٦,١١٥,٥٦٢,١٤	٦١٢,٥٣٠,٢٦٢,٩٩	٥٨١,٣٨٤,٦٣٤,٧١	مؤونات تقديتية
٠,٠٠٠	١٣,٣٥٤,٨٤٥,٩٧	(٦٣,٠٨٢,١٥٦,٢٩)	نتائج قيد التخصيص
١٨٠,٧٢٩,٠٢٣,٨٠	٤٩٤,٩٠٧,١٦١,٦٥	١١٥,٢٧٣,٢٢٧,٨٨	مؤونات الخسائر والتكاليف
٤,٠٤٣,٨٩٩,٣٢٢,٩٩	٤,٢٦٩,٥٥٤,٧٣٥,٤٩	٣,٥٩٤,٧٢٩,١٦٩,٦١	المجموع
٢٣,٠٢٢,١٢	١١٩,٣٩٣,٢٣	١٩٣,٧٤١,٩٩	الديون:
١١,٢٦٧,٧٢١,٢٨٩,٥١	١٠,٣٤٦,٤٩٥,٤٦١,١٥	٩,٨٤٨,٠٠٠,٨١٤,٦٥	الحسابات الدائنة للأصول
٢٥٦,٢٣٧,٩٢٩,٨٥	٢٣٥,٦٠١,٠٧٧,٧٤	١٩٥,١٢٤,٨٥١,٣٢	ديون تقديتية
٥,٥٦٨,٣٢٨,٤٤	٣,٢٨١,٩٩٦,٤٥	١,٧٢٧,٤٢٤,٧٥	ديون الاستثمارات
٢,٧٥٧,٦٧٤,٨٥٥,٩٠	٣,٩٦٤,٣١٥,٨٦٢,٥٥	٨٦٥,٩٨٠,٦٨٣,٣٦	ديون المخزون
٢٥٠,١٢٤,٤٥٢,٥٣	٠,٠٠٠	١٨٦,٥٣٧,٤٢٥,٢٦	محجوزات للغير
٣٠٤,٧٩٩,٠٧٨,٧١	٤٩٦,٢١١,٧٧٣,٨٦	٥٣٩,١٧٦,٣٤١,٢٠	ديون تجاه شركاء والشركات الحليفة
٥٢٧,٩١٥,١٧٣,٦٥	٥٦٩,٣٩٤,١٧٨,٤١	٢٨٠,١٣٩,٦٢٩,٥٨	ديون الاستغلال
١٥٧,٦٤٦,٣٨٦,٠٠	٦٠,٠٢٥,٧٩٨,٨٨	٣٣,٠٢٤,٣٢٢,٣٩	ديون تجاه المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين
١٥,٥٢٧,٧١٠,٥١٦,٧١	١٥,٦٤٨,٤٥٥,٥٤٢,٢٧	١١,٩٥٧,٧٠٠,٦٥٢,١٠	تسبيقات بنكية
٥٢٠,٦٦٣,٢٦٩,٥١	٣٨٧,٧٦٥,٥٥٤,١٤	٩٧,٠٠٨,٠٠٠,٠٠	المجموع
٢٠,٠٩٢,٢٧٣,١٠٩,٢١	٢٠,٣٠٥,٧٦٥,٨٣١,٩٠	١٥,٦٤٩,٤٣٧,٨٢١,٧٠	نتيجة الدورة
			مجموع الخصوم

ثانياً: الميزانية المالية: يستدعي التحليل المالي القيام بجملة من التعديلات على معطيات

الميزانية المحاسبية للحصول على ميزانية مالية، حتى نقوم بتشخيص الوضعية المالية للشركة

الجزائرية للتأمين وجب علينا تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية لكي نستطيع معرفة المركز

المالي للشركة، تكمن أهم التغيرات الحاصلة فيما يلي:

١- الأصول الثابتة: تسجل جميع الاستثمارات ما عدا المص اريف الإعدادية والتي تصبح

قيمتها كفرق إعادة تقدير سالب، بالإضافة إلى حقوق الاستثمارات وديون الشركاء والشركات

الحليفة والتي تعتبر ذات أصل متداول، لكن توضع ضمن الأصول الثابتة نظرا لبقائها بحوزة

الشركة لمدة تفوق السنة.

٢- الأصول المتداولة: تبقى لدى الشركة لمدة لا تزيد عن السنة، وتنقسم إلى:

- قيم الاستغلال: تتمثل في المواد واللوازم، والتي تحتاجها الشركة خلال الدورة

الاستغلالية.

- قيم محققة: تشمل حقوق الشركة لدى الغير، وتعتبر حقوق قصيرة الأجل.

- قيم جاهزة: وهي الأموال السائلة التي توجد في حوزة الشركة وتحت تصرفها

في أي وقت.

المجتمعة

٣ - **الأموال الدائمة:** تعتبر من أهم الموارد المالية للشركة والتي تبقى تحت تصرفها لمدة

تفوق السنة، وتشمل:

- **الأموال المملوكة:** تعتبر ملكا للشركة وتشمل رأس المال الاجتماعي ومختلف الاحتياطات والمؤونات، كما تحتوي على نتيجة الدورة والتي لم يتم توزيعها بعد وكذا مجموع فروقات إعادة التقدير.

- **الديون الطويلة الأجل:** تتمثل في ديون الاستثمار والتي تستحق في مدة تفوق السنة.

٤ - **الديون القصيرة الأجل:** تشمل ديون الشركة تجاه عملائها والديون التقنية، والتي لا

تتجاوز مدة استحقاقها السنة.

وفيما يلي الميزانية المالية المقارن لشركة الجزائرية للتأمين للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩،

جدول رقم (٨) كشف الميزانية المالية المقارن لشركة الجزائرية للتأمين

الوحدة: دينار جزائري

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الأصول
			الأصول الثابتة:
			قيم معنوية
53,499,274.30	55,305,159.09	55,455,159.09	أراضي
30,019,958.76	29,569,958.76	29,569,954.92	تجهيزات إنتاج
1,683,281,690.67	1,525,335,998.15	1,458,662,262.00	تجهيزات اجتماعية
51,430,031.65	53,819,412.11	30,477,961.21	استثمارات قيد التنفيذ
292,300,587.54	414,330,105.64	452,582,955.20	حقوق الاستثمارات
15,772,662,026.32	16,067,920,887.69	10,883,337,459.00	ديون الشركاء والشركات الحليفة
80,493,000.00	4,495,673.05	3,384,013.68	مجموع الأصول الثابتة
17,883,274,062.24	18,150,777,104.49	12,913,469,765.10	الأصول المتداولة:
			قيم الاستغلال:
			مواد ولوازم
81,543,055.26	71,325,259.50	70,883,731.65	المجموع
81,543,055.26	71,325,259.50	70,883,731.65	قيم محققة:
			الحسابات المدينة للخصوم
1,175,568.86	2,993,909.96	3,875,373.82	حقوق تقنية
152,508,942.39	151,699,477.64	151,906,847.80	حقوق المخزون
219,428.26	962,504.39	88,923.50	تسبيقات لحساب
623,790,295.27	564,615,964.45	520,473,059.66	تسبيقات الاستغلال
722,919,805.41	770,560,717.21	1,133,371,631.75	ديون على الزبائن
302,534,968.85	285,381,029.53	279,556,466.56	المجموع
1,803,149,009.05	1,776,213,603.18	2,089,272,303.09	قيم جاهزة:
323,294,496.15	305,906,436.87	570,647,243.56	مجموع الأصول المتداولة
2,207,986,560.46	2,153,445,299.55	2,730,803,278.30	المجموع
20,091,260,621.70	20,304,222,404.10	15,644,273,043.40	

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الخصوم
			الأموال الدائمة:
			الأموال المملوكة:
4,563,550,104.99	4,655,776,861.77	3,694,367,809.01	الأموال الجماعية
3,100,000,000.00	3,100,000,000.00	2,500,000,000.00	الاحتياطات
39,518,773.74	1,222,501.57	9,000.00	فروق إعادة التقدير
47,535,963.31	47,535,963.31	461,144,463.31	مؤونات تقنية
676,115,562.14	612,534,262.99	581,384,634.71	

٥٢٠,٦٦٣,٢٦٩.٥١	٤٠١,١٢٠,٤٠٠.١١	٣٣,٩٢٥,٨٤٣.٧١	نتائج قيد التخصيص
١٨٠,٧٢٩,٠٢٣.٨٠	٤٩٤,٩٠٧,١٦١.٦٥	١٢٣,٠٤١,٦٤٦.٣٩	مؤونات الخسائر والتكاليف
(١,٠١٢,٤٨٧.٥١)	(١,٥٤٣,٤٢٧.٨٦)	(٥,١٣٧,٧٧٩.١١)	مصارييف إعدادية
٢٥٦,٢٣٧,٩٢٩.٨٥	٢٣٥,٦٠١,٠٧٧.٧٤	١٩٥,١٢٤,٨٥١.٣٢	الديون الطويلة الأجل:
٢٥٦,٢٣٧,٩٢٩.٨٥	٢٣٥,٦٠١,٠٧٧.٧٤	١٩٥,١٢٤,٨٥١.٣٢	ديون الاستثمارات
٤,٨١٩,٧٨٨,٠٣٤.٨٤	٤,٨٩١,٣٧٧,٩٣٩.٥١	٣,٨٨٩,٤٩٢,٦٦٠.٣٣	مجموع الأموال الدائمة
			الديون قصيرة الأجل:
٢٣,٠٢٢.١٢	١١٩,٣٩٣.٢٣	١٩٣,٧٤١.٩٩	الحسابات الدائنة للأصول
١١,٢٦٧,٧٢١,٢٨٩.٥١	١٠,٣٤٦,٤٩٥,٤٦١.١٥	٩,٨٤٨,٠٠٠,٨١٤.٦٥	ديون تقنية
٥,٥٦٨,٣٢٨.٤٤	٣,٢٨١,٩٩٦.٤٥	١,٧٢٧,٤٢٤.٧٥	ديون المخزون
٢,٧٥٧,٦٧٤,٨٥٥.٩٠	٣,٩٦٤,٣١٥,٨٦٢.٥٥	٨٦٥,٩٨٠,٦٨٣.٣٦	محجوزات للغير
٢٥٠,١٢٤,٤٥٢.٥٣	٠.٠٠	١٨٦,٥٣٧,٤٢٥.٢٦	ديون تجاه شركاء والشركات الحليفة
٣٠.٤٧٩٩,٠٧٨.٧١	٤٩٦,٢١١,٧٧٣.٨٦	٥٣٩,١٧٦,٣٤١.٢٠	ديون الاستغلال
٥٢٧,٩١٥,١٧٣.٦٥	٥٦٩,٣٩٤,١٧٨.٤١	٢٨٠,١٣٩,٦٢٩.٥٨	ديون تجاه المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين
١٥٧,٦٤٦,٣٨٦.٠٠	٦٠,٠٢٥,٧٩٨.٨٨	٣٣,٠٢٤,٣٢٢.٣٩	تسبيقات بنكية
١٥,٢٧١,٤٧٢,٥٨٩.٩٠	١٥,٤١٢,٨٤٤,٤٦٤.٥٣	١١,٧٥٤,٧٨٠,٣٨٣.١٨	مجموع الديون قصيرة الأجل
٢٠,٠٩١,٢٦٠,٦٢١.٧٠	٢٠,٣٠٤,٢٢٢,٤٠٤.١٠	١٥,٦٤٤,٢٧٣,٠٤٣.٤٠	المجموع

تقييم الأداء المالي للشركة بواسطة النسب المالية:

حتى تتمكن من تقييم الأداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة المالية، نسب النشاط ونسب السيولة، نسب الهيكلية، نسب الربحية ونسب المردودية، باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتائج. أولاً: **نسب الملاءة المالية:** تقيس نسب الملاءة المالية نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، و فيما يلي كشف نسب الملاءة المالية المقارن للشركة الجزائرية للتأمين للفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩):

جدول رقم (٩) كشف نسب الملاءة المالية المقارن للشركة الجزائرية للتأمين

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	كيفية حسابها	النسبة
%٣٣.٨٦	%٣٥.٨٩	%٣١.٢٩	(رأس المال + الاحتياطات + المؤونات التقنية) ÷ الديون التقنية	هامش الملاءة
%٣٣.٤٨	%٣٦.٤٥	%٣١.١٠	الأموال الخاصة إجمالي التعويضات	كفاية الأموال الخاصة
%٢٨.٩٣	%٢٨.٩٧	%٣٣.٤٩	الأموال الخاصة الأوراق المالية المستثمرة	

تعتمد الشركة على أموالها الخاصة كمورد ثانوي، حيث تمتلك نسبيا المقدرة على تغطية التزاماتها بأموالها الخاصة، وبنسب عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، الشيء الذي يولد ثقة المؤمن لهم في سداد الأخطار التي تلحق بهم إذ ما تعرضت الشركة لأزمات مالية. ونلاحظ أن الشركة تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أموالها المستثمرة في الأوراق المالية، لمواجهة أخطار انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق المستثمرة،

المجهر

والذي يعود لكونها مضمونة وأقل تعرضا لأخطار انخفاض قيمة معدلات فوائدها في الأسس واق المالية. لكن هناك انخفاض طفيف في سنة ٢٠٠٩ بالمقارنة مع السنوات السابقة، والذي يفسر بزيادة مبالغ الديون التقنية والتعويضات المقدمة من سنة لأخرى نظرا لزيادة تكاليف الحوادث المعلنة عنها والمتمثلة أساسا في حوادث السيارات، كما أن معدلات الفائدة منخفضة والسوق المالي غير نشط مما أدى إلى تقلص حجم التوظيفات المالية.

ثانياً: نسب النشاط: نقيس نسب النشاط مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة بفعالية وكفاءة في توليد العوائد من خلال استثمار أصولها، وهو ما تبرزه نسبتي الاحتفاظ وتكلفة الحصول على رقم الأعمال، وكذا نسب تكلفة مصاريف المستخدمين، الإنتاجية وتكلفة الحوادث وحقوق على المؤمن لهم والتوظيفات المالية، وفيما يلي كشف بنسب النشاط المقارن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

جدول رقم (٩)

كشف نسب النشاط المقارن للشركة الجزائرية للتأمين.

النسبة	كيفية حسابها	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاحتفاظ	<u>الأقساط الصافية</u> إجمالي الأقساط	%٩٥.٩٤	%٩٤.٤٨	%٩٣.٧٨
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	<u>مصاريف التسيير</u> رقم الأعمال الإجمالي	%٣٠.١٦	%٢٦.٤٧	%٣٠.١٥
	(مصاريف التسيير - عمولات مقدمة للوكلاء العامون) ÷ رقم أعمال الوكالات المباشرة	%٣١.٤٣	%٢٩.١٨	%٣٤.٧٥
	<u>عمولات مقدمة للوكلاء العامون</u> رقم أعمال الوكلاء العامون	%١١.٧٥	%١٣.٠٣	%١٢.٩٧
تكلفة مصاريف المستخدمين	<u>مصاريف المستخدمين</u> رقم الأعمال الإجمالي	%٢٢.٤٣	%١٧.٦٠	%١٧.٣١
	<u>مصاريف المستخدمين</u> مصاريف التسيير	%٧٤.٣٦	%٦٦.٤٧	%٥٧.٤٣
متوسط الأجر المقدمة	<u>مصاريف المستخدمين</u> عدد المستخدمين	%٠.٣٢	%٠.٣٠	%٠.٣١ %0.31
الإنتاجية	<u>رقم الأعمال الإجمالي</u> عدد المستخدمين	%١٤٣.٥٢	%١٦٨.٧٦	%١٧٨.٧٣
تكلفة الحوادث	<u>تكلفة الحوادث</u> الأقساط الصافية للدورة الحالية	%٧٥.٩٨	%٧٥.٩٢	%٨٠.٩٤
	تكلفة الحوادث ÷ رقم الأعمال الإجمالي	%٧٤.٠٤	%٧٣.٠٤	%٧٧.٤٧
الحقوق على المؤمن لهم لرقم الأعمال	<u>حقوق على المؤمن لهم x ٣٦٠</u> رقم الأعمال الإجمالي	١٦.٢١ يوم	١٥.٩٠ يوم	١٥.٩٧ يوم
التوظيفات	(نواتج مالية) ÷ توظيفات مالية	%١٠.١٥	%٧.٠٣	%٨.٠٧

تشكل موارد الشركة الجزائرية للتأمين أساسا من الأقساط المقدمة من طرف المؤمن لهم نظير الخدمة التأمينية التي تقدمها لهم، فالشركة احتفظت بنسبة كبيرة من الأقساط الإجمالية بنسبة ٩٥.٩٤% سنة ٢٠٠٧ والتي انخفضت تدريجيا خلال السنوات الموالية لتصل إلى نسبة ٩٣.٧٨% سنة ٢٠٠٩، مما يدل على أن الشركة قامت بالتخلي عن نسبة من الأقساط المؤمن لهم إلى شركات إعادة التأمين وذلك بما يتناسب وظروفها ووضعها المالي، مما يدل على أن الشركة انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخير في دفع التعويضات.

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال قد تراوحت بنسبة ٣٠.١٦% سنة ٢٠٠٧ و ٢٦.٤٧% سنة ٢٠٠٨، ثم نسبة ٣٠.١٥% سنة ٢٠٠٩، والذي يفسر بشروع الشركة في تحويل أجور مستخدميها من الثبات إلى التغير وذلك وفقا لرقم أعمالها المحقق، وكذا تسريح عمالها مقابل تعويضات تدفعها لهم، مما يعني أن الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد، وتعمل على تحسين مستوى أدائها بلجوئها إلى الشبكة غير المباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم بالمقارنة مع الوكالات المباشرة.

نلاحظ انخفاضا في حجم تكلفة مصاريف المستخدمين مقارنة مع تكاليف التسيير، حيث أن تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال في تدني مستمر خلال السنوات الثلاثة، وهذا راجع لانخفاض مصاريف المستخدمين من جهة وارتفاع رقم الأعمال من جهة أخرى.

ولضمان تسديد التعويضات في الآجال المحددة عمدت الشركة على استرجاع مواردها من خلال حقوق على المؤمن لهم، ومن ثمة حصولها على سيولة إضافية من خلالها يمكنها إجراء توظيفات مالية جديدة.

يتم توظيف كل هذه الأموال في سبل كثيرة بهدف الحصول على إيرادات إضافية عن طري ق استغلال الفرص المتاحة للتوظيف في السوق المالي والنقدي وهذا بالإضافة إلى استغلالها لتغطية الديون النقدية، إذ نلاحظ انخفاضا في توظيفاتها من نسبة ١٠.١٥% سنة ٢٠٠٧ إلى نسبة ٨.٠٧% سنة ٢٠٠٩، وهذا بسبب عدم توفر فرص جيدة للتوظيف في السوق وكذا انخفاض نسب الفائدة.

ثالثاً: نسب السيولة: تقيس نسب السيولة مدى السيولة المتوفرة لدى الشركة ، وفيما يلي كشف بنسب السيولة المقارن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

جدول رقم (١٠) كشف نسب السيولة المقارن للشركة الجزائرية للتأمين.

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	كيفية حسابها	النسبة
%٢٠٩.١٣	%٢٠٠.٢٣	%١٠١.٨٨	<u>المؤونات التقننية</u> أصول سائلة	المؤونات التقننية للأصول السائلة
%٢.١٢	%٢.٩٨	%٤.٨٥	<u>الأصول السائلة</u> الديون قصيرة الأجل	الخرينة الحالية
%١٤.٤٦	%١٣.٩٧	%٢٣.٢٣	<u>الأصول المتداولة</u> الديون قصيرة الأجل	السيولة القانونية

يلاحظ من الكشف إن الشركة لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات، غير أنها تزداد باستمرار حيث وصلت إلى نسبة ٢٠٩.١٣% سنة ٢٠٠٩، مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة ولا تمتلك إلى نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية، كما نلاحظ أن قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون القصيرة الأجل تتناقص باستمرار حيث بلغت ٢٣.٢٣% سنة ٢٠٠٧ وانخفضت لتصل إلى ١٤.٤٦% سنة ٢٠٠٩. كما أنها تمثل مقدار الخسارة التي يمكن أن تتحملها الشركة عند تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية سائلة دون أن يؤثر ذلك على السداد الكامل للديون القصيرة.

رابعاً: **نسب الهيكلية**: تهتم نسب الهيكلية بإبراز هيكل ميزانية الشركة، ومن أهمها نسبة هيكلية المحقق خلال فترات زمنية محددة. وفيما يلي كشف بنسب الهيكلية المقارن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

جدول رقم (١١) كشف نسب الهيكلية المقارن للشركة الجزائرية للتأمين.

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	كيفية حسابها	النسبة
%٢٢.٧١	%٢٢.٩٣	%٢٣.٦١	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	الاستقلالية المالية
%٥٦	%٥١	%٦٣	الديون التقننية/ مجموع الخصوم	الديون التقننية
%٧٨.٥	%٧٩.١٤	%٦٩.٥٧	التوظيفات/ مجموع الأصول	التوظيفات

نلاحظ بأن الاستقلالية المالية للشركة في تناقص نظرا للتزايد المستمر في حجم الأموال الخاصة وكذا ارتفاع مجموع الخصوم الناجم عن ارتفاع الديون التقننية، والتي يكون عادة حجمها ذا أهمية في شركات التأمين نظرا لتزايد قيمة الكوارث المعلنة غير المسددة وكذا الأخطار الجارية خلال سنوات الدراسة، وقد عمدت الشركة لتغطية التزاماتها التقننية لاقتناء الاستثمارات والتوظيفات المالية، والتي تستعمل عادة من طرفها لتدعيم مكانتها لدى المؤمن لهم وكذا قدرتها على سداد التعويضات.

خامساً: **نسب الربحية**: تهتم نسب الربحية بقياس كفاءة وفاعلية الشركة الجزائرية للتأمين في توليد الأرباح، من خلال استخدام مواردها المالية. وأبرزها معدل العائد على الأموال الخاصة، والذي ي حسب

المبحث

بقسمة نتيجة الدورة على الأموال الخاصة وكان معدل العائد على الأموال الخاصة للسنوات محل الدراسة ٢.٦٣% ، ٨.٣٣% ، ١١.٤١% على التوالي.

يتبين من النسب حققت الشركة الجزائرية للتأمين معدل عائد على أموالها الخاصة في سنة ٢٠٠٧ يمكن وصفه بالمقبول فقد بلغ ٢.٦٣%، وهو ما يفسر بتحقيق نتيجة دورة إيجابية . غير أن هذا المعدل قد عرف ارتفاعا حادا خلال سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث وصل نسبة ٢.٦٣% ، ٨.٣٣% على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة نتيجة الدورتين تزامنا مع ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لنفس الدورتين، مما سيؤدي دون شك إلى ارتفاع الأرباح المحتجزة.

سادساً: **نسب المردودية**: تقيس نسب المردودية مردودية الشركة الجزائرية للتأمين، من خلال مردودية أموالها الخاصة ومردودية أصولها ومردودية نتائج استغلالها . الآتي كشف نسب المردودية المقارن للفترة ٢٠٠٧-٢

جدول رقم (١٢) كشف نسب المردودية المقارن للشركة الجزائرية للتأمين.

النسبة	كيفية حسابها	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المردودية الاقتصادية	<u>نتيجة الدورة</u> مجموع الأصول	٠.٦٢%	١.٩١%	٢.٥٩%
المردودية المالية	<u>نتيجة الدورة</u> الأموال الخاصة	٢.٦٣%	٨.٣٣%	١١.٤١%
مردودية الاستغلال	<u>نتيجة الاستغلال</u> رقم الأعمال الإجمالي	٨.١٤%	١٠.٤١%	٣.٠٥%

عرفت مقدرة وكفاءتها في استغلال أصولها ارتفاعا خلال سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع الدورة الصافية، كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها، إلا إنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الوسائل المعتمدة المتوفرة لديها.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

فيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الباحثة:

١. تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.
٢. هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي.
٣. أن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها.

٤. لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، لا بد أن تسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إرادة داخلية قوية، بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الأخطار.
٥. إن على شركات التأمين العمل على تحسين هياكل وطرق الاستقبال من خلال تعميم استعمال أجهزة الإعلام الآلي من أجل خلق منتجات جديدة يمكن تسويقها للعملاء.
٦. إن على شركات التأمين الاهتمام بالمورد البشري بتنمية مهاراته بإعداد الإطارات التأمينية على المستوى العالمي، وتنظيم نظم الإدارة بتنظيم دورات تدريبية متطورة.
٧. تشير نسب التحليل المالي التي تراعي خصوصية نشاط التأمين في تقييم الأداء إلى النقاط الآتية:-

- تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل بلسترداد جزء من أموالها المستثمرة.
- تشير نسب النشاط إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخير في دفع التعويضات . وإن الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد، وتعمل على تحسين مستوى أدائها بلجوئها إلى الشبكة غير المباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم بالمقارنة مع الوكالات المباشرة. وإن هنالك انخفاضا في توظيف أموال الشركة بسبب عدم توفر فرص جيدة للتوظيف في السوق وكذا انخفاض نسب الفائدة.
- تشير نسب السيولة إلى أن الشركة لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات، غير أنها تزداد باستمرار ، كما أن قدرة أصول الشركة المتداولة على سداد الديون القصيرة الأجل تتناقص باستمرار خلال فترة الدراسة.
- تشير نسب الهيكلية إلى أن الاستقلالية المالية للشركة في تناقص نظرا للتزايد المستمر في حجم الأموال الخاصة وكذلك ارتفاع مجموع الخصوم الناجم عن ارتفاع الديون التقنية.
- تبين نسب الربحية إن الشركة الجزائرية للتأمين حققت معدل عائد على أموالها الخاصة في سنة ٢٠٠٧ يمكن وصفه بالمقبول فقد بلغ ٢.٦٣%، وأن هذا المعدل شهد ارتفاعا حادا خلال سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بسبب ارتفاع قيمة نتيجة الدورتين تزامنا مع ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لنفس الدورتين.
- تبين نسب المردودية للشركة الجزائرية للتأمين إن مقدرتها وكفاءتها في استغلال أصولها شهدت ارتفاعا خلال سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع الدورة الصافية،

كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها، إلا إنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الوسائل المعتبرة المتوفرة لديها.

ثانياً: التوصيات:

فيما يلي أهم التوصيات التي تقدمها الباحثة:

١. التوصية إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بالرقابة على الاقتصاد الجزائري بانتهاج أنظمة وسياسات رقابية متطورة تحقق الموازنة بين إعطاء الحرية لشركات التأمين بإدارة أنشطتها وبين الحد من تعاضم المخاطر التي قد تؤدي حدوث أزمات مالية خطيرة تؤثر على نشاط التأمين والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
٢. التوصية إلى المشرع الجزائري بإصدار قوانين تتعلق بنشاط التأمين تتيح خلق بيئة تنافسية ذات سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يوجد حالة من الاطمئنان للأشخاص المعنويين في مختلف القطاعات الاقتصادية لمواجهة الأخطار.
٣. التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي.
٤. التوصية للشركة باعتماد بانتهاج سياسة إعلامية وإعلانية متطورة في كافة محافظات الجزائر تتيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين للتعرف على المزايا الواسعة التي يحققها التأمين للمؤمن لهم في مقابل الأقساط البسيطة التي يتحملونها أسوة بشركات التأمين الرائدة في المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وذلك لزيادة حصة الشركة في السوق.
٥. التوصية للشركة بتنظيم دورات تدريبية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية و لاسيما في مجالات تسويق العمل التأميني، وتحصيل الأقساط، واستثمار الموارد المتاحة، وإدارة المخاطر.
٦. التوصية للشركة باعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ المختلفة ولاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الاستثمار.
٧. التوصية إلى الشركة بإعادة النظر بكافة المتطلبات التعاقدية ومتضمنات عقود التأمين بالشكل الذي يجعل أقساط التأمين كعائد أساسي تلبي احتياجات الشركة لتوفير السيولة اللازمة لسداد التعويضات والخصوم الناتجة عن الديون التقنية.
٨. التوصية للشركة بتنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها.
٩. التوصية إلى الشركة باستخدام وسائل أكثر فاعلية لاستغلال مواردها المتاحة أفضل استخدام من خلال رفع درجة انتماء العاملين للشركة من خلال تطوير مهاراتهم المختلفة في كافة المجالات

بدلاً من الاعتماد على ضغط المصاريف من خلال الاستغناء عن بعضهم كمنهج وحيد لتحسين نتائجها.

مصادر البحث

- ١- فوزي رشيد : الشرائع العراقية القديمة، دار مجدلاوي، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٥. (9)
- ٢- محمد جودت ناصر : إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٢.
- (3) Denis Clair, Lambert : Economie des assurances, Armand Collin / Masson, 1996, p08.
- (4) Ibid, p10.
- ٥- عبد العزيز فهمي هيكل: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٥٢.
- ٦- رمضان أبو السعود : أصول التأمين، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢، ص ٤٢٧.
- (7) Mohamed Boudjellal, Aperçu sur les assurances en Algérie au lendemain des réformes, polycopie non édité, Université FERHAT ABBAS, SETIF, 2000, p08.
- (8) Ibid, p09.
- ٩- لمزيد من التفصيل ارجع إلى : راشد راشد : التأمينات البرية الخاصة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٦٠.
- ١٠- المادة ٦٢٦ من القانون المدني الجزائري
- ١١- مصطفى الزرقاء وآخرون : بحوث مختارة من الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨١، ص ٣٧٥.
- ١٢- المادة ٦٢٣ من القانون المدني الجزائري
- ١٣- محمد المهدي علي : الاستراتيجيات التسويقية للمنتجات التأمينية، مجلة الآفاق الجديدة، العدد ٢، جامعة المنوفية، مصر، ١٩٩٧، ص ٢٣.
- ١٤- بالتصرف : راشد راشد: التأمينات البرية الخاصة، مرجع سابق، ص ٣٥.
- (15) Véronique Pornin, Initiation à la réassurance, édition EFE, Paris, 2000, p05.
- (16) Faivre – Yvan Lambert, Droit des Assurance, 8ème édition, Dalloz, 1992, p44.
- (17) Boualem Tafiani, les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement, édition ENAP, Alger, 1988, p25
- ١٨- منير إبراهيم هندي: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع دار المعارف الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٠٠.
- ١٩- بالتصرف: المرجع السابق، ص ٤٠١.
- (20) Denis Clair Lambert, op.cit, p75.
- (21) Tafiani Boualem, op.cit, p 120.

(22) Jacques le Douit : Les comptes des entreprises d'assurance, Encyclopédie de comptabilité, édition Economica, Paris, 2000, p 44.

٢٣- سليم النقالي : أضواء على محاسبة التأمين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ٧٤، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١١.

(24) E.Cohen : Analyse financier, 4^e édition, Economica, Paris, 1997, p 07

(25) Deplens George, Jobard Jean-pierre: Gestion Financière, Serey, 10^e édition, Paris, 199٠, p 51.

٢٦- ثناء محمد طعيمة: محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العلمي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٢٩٧.

27- محمود عباس حجازي: المدخل الحديث للمحاسبة : نظام المعلومات، أداة اتصال، أساس اتخاذ القرارات، الجزء الأول، دار غريب، ١٩٩٧، ص ٢٦٢.

28- محمد السرايا: المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الدار الجامعية، ١٩٩٥، ص ٣٦٥.

(29) lochard Jean: Comprendre les documents comptables et financiers, Editions Organisation, Paris, 199٧, p115.

30- د. خالد الراوي: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

(31) G.Simonet : Ratios copie de l'Assurance, édition L'Argus, 1988, p40.